

قرار وزير العدل بتضمين اللغة الإنجليزية وسع نافذة القضاء البحريني المحامي سعد الدوسري: الصعوبات جزء من الحياة والنجاح السهل بلا طعم

تشرف فيها بالخدمة العسكرية، ليبدأ اكتساب خبرة المحاماة منذ الصغر في أعرق المكاتب براتب زهيد مؤمناً بأن التضحيات جزء من رحلة النجاح وأن لكل شيء ثمن. وفي حوار أجرته معه «الوطن» ينصح الدوسري الخريجين ألا يستعجلوا النجاح، وأن يبحثوا عن اكتساب الخبرة، لا أن يتجهوا للدراسات العليا، مؤكداً أن السوق يفضل الخبرة العملية على الشهادات الأكاديمية العليا، كما أكد الدوسري أن قرار وزير العدل بجواز اعتماد اللغة الإنجليزية عند نظر بعض أنواع الدعوى أمام المحاكم البحرينية كان يجب أن يطبق منذ وقت طويل.

« أيمن شكل

المحامي والمحكم الدولي الأستاذ سعد جابر الدوسري، يمثل نموذجاً للمواطن الذي أثبت للعالم أن البحرين لديها خبرات تستطيع أن تنافس دولياً وتنجح في رفع اسم المملكة في أحد مجالات العمل المغلقة على نخبة أجنبية، ولقد ترك الدوسري وظيفة تؤمن له دخلاً مناسباً وحيثية ذات وجهة اجتماعية حين استقال من عمله كضابط برتبة نقيب قبل حوالي 12 عاماً

التحكيم الدولي له نخبة لا يعرفها إلا القليل من أهل الخبرة

القانون السويسري مقارب في نصوصه للقانون البحريني

إنجازي يعزز الثقة في الكفاءات الوطنية وأهديه لكل محام بحريني

نصيحتي للشباب: التصقوا بالخبرات فالسوق لا يوفرها إلا لمن يبحث عنها



وبدأنا بعد ذلك في اختيار المحكمين الدوليين حيث لم يتفق الطرفان على هيئة تحكيم، فمقت بطرح أسماء لمحكمين بحكم علاقاتي ومعارفي في الوسط التحكيمي الدولي، وهنا تبرز أهمية علاقات المحامي بوسط التحكيم الدولي الذي يتميز بنخبة لا يعرفها إلا القليل من أهل الخبرة، وبدأت في البحث عن الأنسب لموضوع النزاع.

وأود التنويه إلى أن القانون الذي اتفق عليه طرفا النزاع كان القانون السويسري، وتلك كانت مهمة وتحدياً جديداً بأن أبدأ البحث في القانون السويسري وتطبيقاته في سويسرا كذلك والإطلاع على كافة المواقع القانونية ومجلس القضاء هناك لمعرفة أدق التفاصيل التي تخدم النزاع، وبعد فترة من البحث اكتشفنا مفاجأة، وهي أن القانون السويسري مقارب في نصوصه للقانون البحريني، وخصوصاً تطبيق مبدأ «حسن النية»، والذي لا يجد صداه في القانون الإنجليزي أو الأمريكي، فتم إنزال أحكام القانون على النزاع وطبقته هيئة التحكيم.

وعادة ما كانت مثل هذه الدعوى التحكيمية الكبرى ما تصل إلى مكاتب بعينها في سوق المحاماة ممن لديهم خبرات طويلة تمتد لعقدين أو ثلاثة عقود، لكن بالنسبة لي كجيل صاعد في المجال، فأؤكد أن هذا الزمن لنا ولجيلنا من المكاتب الحديثة في السوق، لأن تكليفي بهذه الدعوى في ظل وجود مكاتب كبرى، أعتبره مدعاة للفخر والشرف، وحافزاً لتقديم العمل باحترافية أكبر والمنافسة وسط الكبار في هذا السوق، وأتمتع بعلاقات ممتازة وأخوية مع المكاتب الكبرى والمحامين من الرعييل الأول ولا أتردد في مشاورتهم ولا أنسى فضلمهم وكذلك أحافظ على علاقات أخوية مع باقي زملائي المحامين والمحاميات مبنية على الاحترام والتقدير.

هل قام المكتب بالعمل على نزاعات تحكيم دولية مغايرة؟
- هناك سوابق لنزاعات تحكيم في البحرين ودول الخليج، كان مكتب الدوسري متواجداً فيها وحصل على أحكام لموكلية، لكن ما ميز قضية التحكيم الأخيرة، هو حجمها الكبير من حيث قيمة النزاع، وكونها محكمة بالقانون السويسري، وأن الأطراف لا علاقة لهم بالبحرين في أي شيء، وتم اختيار مكتب سعد الدوسري البحريني، على أساس الخبرة والعلاقات الدولية التي يتمتع بها، وهذا الإنجاز لا يقتصر على مكنتي فقط ولكن للمحامين البحرينيين

وكل شيء ثمن، ومن يريد النجاح وتحقيق الأهداف فعليه بالصبر والإصرار والمثابرة، وما وصلت إليه اليوم هو ثمرة حصاد سنين طويلة من التحضير والعمل. وكانت أهم الانتقادات الموجهة إلي في حينها هو ترك وظيفة براتب ثابت مجز إلى وظيفة محام تحت التمرين براتب زهيد ومن ثم افتتاح مكتب خاص دون أن أضمن أي مدخول مستقر كما هو الحال في القطاع الحكومي أو الخاص. ولكن من يتخذ اليقين بالله وحسن الظن به مقرونا بالاجتهاد والسعي لا خوف عليه. وأن الصعوبات هي جزء من الحياة ومن رحلة النجاح. النجاح السهل لا طعم له بل لا يدوم.

يعرف مكتب التيميمي دولياً بأنه من المكاتب الكبرى في مجال المحاماة والتحكيم.

بالفعل فقد أضاف لي مكتب التيميمي الفرصة للعمل مع مستشارين ومحكمين من أستراليا وألمانيا وإنجلترا، واطلعت على العديد من نزاعات التحكيم الدولي باللغة الإنجليزية وقد عملت معهم كمستشار مساعد في النزاعات الدولية والإقليمية والمحلية مع نخبة من الخبراء الأجانب والعرب، وكونت خلال فترة العمل في هذا المكتب العديد من العلاقات الدولية التي خدمتني فيما بعد، ويعد حكم التحكيم الذي نجحنا فيه مؤخراً هو إحدى ثمار هذه الفترة.

ما هي ملامح حكم التحكيم الذي حصلت عليه مؤخراً؟

- عادة ما تتصف دعوى التحكيم بالسرية، لكن الملفت والمثير في هذه الدعوى أن الشركتين المتنازعتين لا يوجد لهما مقر في البحرين، وليس للبحرين أية علاقة في النزاع الدولي وأعمال الشركتين، وكل ما يختص بالبحرين هو المحامي، وقد كان هناك تعاون مسبق ولمست الشركة الفائزة بالنزاع الخبرة التي لدى مكتبنا، فتم تكليفنا بالمهمة.

وبدأت التواصل مع غرفة التجارة الدولية في باريس حيث يلتزم المحامي باشتراطات وإليات لكي ينجح فقط في مجرد تقديم طلب ينال القبول فقط بحسب معاييرهم الخاصة، وكل ذلك يخدم العملية التحكيمية، ولو حدث خطأ في إجراءات تقديم طلب التحكيم فسوف يخسر الأطراف أموالاً طائلة وتعود الدعوى إلى المربع الأول، ونحن هنا نتحدث عن أعرق مؤسسة تحكيمية في العالم وهي غرفة باريس.

كيف بدأت مسيرتك في سلك المحاماة؟

- بدأت مشوارتي المهني حينما حظيت بشرف الالتحاق بالسلك العسكري كضابط إلى أن وصلت لرتبة نقيب، ثم قررت الاستقالة ودخلت مهنة المحاماة من بوابة مكتب الشيخة هيا آل خليفة كمحام تحت التمرين، وكان لها الفضل الكبير بعد الله في إتاحة الفرصة لاستقاء الخبرة من نخبة المستشارين العاملين في المكتب، وهو ما أسس لدي قاعدة قانونية رصينة في أحد أعرق وأكبر المكاتب في البحرين.

ثم انتقلت بعد ذلك إلى مكتب التيميمي، وهو أحد مكاتب المحاماة والتحكيم الدولي الذي مقره في دولة الإمارات، وعندما قرروا فتح مكتب لهم في البحرين كنت أول محام ينضم لهم لدعم عملية تأسيس المكتب في عام 2014 بعد أن قابلوا معظم المحامين المشغولين، إلا أن ما ميزني هو رصيد الخبرات باللغتين العربية والانجليزية في مجال التقاضي والتحكيم وأعمال الشركات والصفقات التجارية، وقمت بتوفير كافة الخدمات القانونية سواء في الدعاوى أو الصفقات التجارية وتأسيس الشركات، حيث لا يقتصر مجال المحاماة على القضايا وحسب ولكن يمتد ليشمل المعاملات البنكية والتجارية والاستشارات ومراجعة وصياغة العقود، ومعظم هذه المعاملات تتم باللغة الإنجليزية بوصفها لغة التجارة.

وبعد رحلة مكتب التيميمي وما حصده من خبرة وعلاقات دولية، قررت أن أبدأ مشروعياً وأقوم بفتح مكتب محاماة باسمي في عام 2018، وبفريق عمل مكون من شخصي فقط، واستمرت لمدة سنة أودي كافة أعمال المكتب بدءاً بحضور الجلسات وكتابة المذكرات وعمل الاستشارات، وكتابة الفواتير والمتابعة مع الموكلين وزيارة العملاء، وإلى أن توسع العمل وانتقلت إلى مكتب أكبر يضم فريق دعم قانوني يغطي عليه العنصر النسائي، حيث أؤمن بمقولة أن «وراء كل عظيم امرأة» واليوم خلفي نساء عظيمات يقمن بكافة أعمال المكتب باتقان وحرفية والتزام، وأفخر بهن جميعاً دون استثناء، ونعمل جميعاً كفريق واحد، ثم انضم للمكتب شريك إنجليزي محام متخصص في مجال البنوك ومعاملات الشركات والمعاملات الدولية.

من الصعوبة أن تغير مجال عملك خاصة وأنك كنت ضابطاً برتبة نقيب ولك مستقبل مستقر في موقع متميز، فلماذا اتخذت القرار؟

- كان التحول جذرياً في حياتي، خاصة وأنا قد وصلت لرتبة نقيب ثم بدأت مرة أخرى كمحام تحت التمرين، ولذلك أقول للجيل الجديد إنه لا يوجد نجاح بدون تضحية

طبيعة المشروع، فقد تكون المناقصة قد أرسيت على شركة تخاطب الجهة باللغة الإنجليزية، ولذلك أرى أن قرار وزير العدل هو نتيجة طبيعية وكان يجب أن يطبق منذ وقت طويل.

وأود التوضيح بأن اللغة الإنجليزية في العمل القانوني تلك اللغة، وهناك مكاتب ترجمة لا تعرف المصطلحات القانونية الإنجليزية ليس بالضرورة يكون متقناً للغة الإنجليزية، بينما لغة القانون الإنجليزية هي لغة أخرى، وبالتالي فمن يتقن الإنجليزية لا يعرفها إلا القليل من أهل الخبرة، وبدأت في البحث عن الأنسب لموضوع النزاع.

وأود التنويه إلى أن القانون الذي اتفق عليه طرفا النزاع كان القانون السويسري، وتلك كانت مهمة وتحدياً جديداً بأن أبدأ البحث في القانون السويسري وتطبيقاته في سويسرا كذلك والإطلاع على كافة المواقع القانونية ومجلس القضاء هناك لمعرفة أدق التفاصيل التي تخدم النزاع، وبعد فترة من البحث اكتشفنا مفاجأة، وهي أن القانون السويسري مقارب في نصوصه للقانون البحريني، وخصوصاً تطبيق مبدأ «حسن النية»، والذي لا يجد صداه في القانون الإنجليزي أو الأمريكي، فتم إنزال أحكام القانون على النزاع وطبقته هيئة التحكيم.

وعادة ما كانت مثل هذه الدعوى التحكيمية الكبرى ما تصل إلى مكاتب بعينها في سوق المحاماة ممن لديهم خبرات طويلة تمتد لعقدين أو ثلاثة عقود، لكن بالنسبة لي كجيل صاعد في المجال، فأؤكد أن هذا الزمن لنا ولجيلنا من المكاتب الحديثة في السوق، لأن تكليفي بهذه الدعوى في ظل وجود مكاتب كبرى، أعتبره مدعاة للفخر والشرف، وحافزاً لتقديم العمل باحترافية أكبر والمنافسة وسط الكبار في هذا السوق، وأتمتع بعلاقات ممتازة وأخوية مع المكاتب الكبرى والمحامين من الرعييل الأول ولا أتردد في مشاورتهم ولا أنسى فضلمهم وكذلك أحافظ على علاقات أخوية مع باقي زملائي المحامين والمحاميات مبنية على الاحترام والتقدير.

هل قام المكتب بالعمل على نزاعات تحكيم دولية مغايرة؟

- هناك سوابق لنزاعات تحكيم في البحرين ودول الخليج، كان مكتب الدوسري متواجداً فيها وحصل على أحكام لموكلية، لكن ما ميز قضية التحكيم الأخيرة، هو حجمها الكبير من حيث قيمة النزاع، وكونها محكمة بالقانون السويسري، وأن الأطراف لا علاقة لهم بالبحرين في أي شيء، وتم اختيار مكتب سعد الدوسري البحريني، على أساس الخبرة والعلاقات الدولية التي يتمتع بها، وهذا الإنجاز لا يقتصر على مكنتي فقط ولكن للمحامين البحرينيين

وكل شيء ثمن، ومن يريد النجاح وتحقيق الأهداف فعليه بالصبر والإصرار والمثابرة، وما وصلت إليه اليوم هو ثمرة حصاد سنين طويلة من التحضير والعمل. وكانت أهم الانتقادات الموجهة إلي في حينها هو ترك وظيفة براتب ثابت مجز إلى وظيفة محام تحت التمرين براتب زهيد ومن ثم افتتاح مكتب خاص دون أن أضمن أي مدخول مستقر كما هو الحال في القطاع الحكومي أو الخاص. ولكن من يتخذ اليقين بالله وحسن الظن به مقرونا بالاجتهاد والسعي لا خوف عليه. وأن الصعوبات هي جزء من الحياة ومن رحلة النجاح. النجاح السهل لا طعم له بل لا يدوم.

يعرف مكتب التيميمي دولياً بأنه من المكاتب الكبرى في مجال المحاماة والتحكيم.

بالفعل فقد أضاف لي مكتب التيميمي الفرصة للعمل مع مستشارين ومحكمين من أستراليا وألمانيا وإنجلترا، واطلعت على العديد من نزاعات التحكيم الدولي باللغة الإنجليزية وقد عملت معهم كمستشار مساعد في النزاعات الدولية والإقليمية والمحلية مع نخبة من الخبراء الأجانب والعرب، وكونت خلال فترة العمل في هذا المكتب العديد من العلاقات الدولية التي خدمتني فيما بعد، ويعد حكم التحكيم الذي نجحنا فيه مؤخراً هو إحدى ثمار هذه الفترة.

ما هي ملامح حكم التحكيم الذي حصلت عليه مؤخراً؟

- عادة ما تتصف دعوى التحكيم بالسرية، لكن الملفت والمثير في هذه الدعوى أن الشركتين المتنازعتين لا يوجد لهما مقر في البحرين، وليس للبحرين أية علاقة في النزاع الدولي وأعمال الشركتين، وكل ما يختص بالبحرين هو المحامي، وقد كان هناك تعاون مسبق ولمست الشركة الفائزة بالنزاع الخبرة التي لدى مكتبنا، فتم تكليفنا بالمهمة.

وبدأت التواصل مع غرفة التجارة الدولية في باريس حيث يلتزم المحامي باشتراطات وإليات لكي ينجح فقط في مجرد تقديم طلب ينال القبول فقط بحسب معاييرهم الخاصة، وكل ذلك يخدم العملية التحكيمية، ولو حدث خطأ في إجراءات تقديم طلب التحكيم فسوف يخسر الأطراف أموالاً طائلة وتعود الدعوى إلى المربع الأول، ونحن هنا نتحدث عن أعرق مؤسسة تحكيمية في العالم وهي غرفة باريس.

كيف بدأت مسيرتك في سلك المحاماة؟

- بدأت مشوارتي المهني حينما حظيت بشرف الالتحاق بالسلك العسكري كضابط إلى أن وصلت لرتبة نقيب، ثم قررت الاستقالة ودخلت مهنة المحاماة من بوابة مكتب الشيخة هيا آل خليفة كمحام تحت التمرين، وكان لها الفضل الكبير بعد الله في إتاحة الفرصة لاستقاء الخبرة من نخبة المستشارين العاملين في المكتب، وهو ما أسس لدي قاعدة قانونية رصينة في أحد أعرق وأكبر المكاتب في البحرين.

ثم انتقلت بعد ذلك إلى مكتب التيميمي، وهو أحد مكاتب المحاماة والتحكيم الدولي الذي مقره في دولة الإمارات، وعندما قرروا فتح مكتب لهم في البحرين كنت أول محام ينضم لهم لدعم عملية تأسيس المكتب في عام 2014 بعد أن قابلوا معظم المحامين المشغولين، إلا أن ما ميزني هو رصيد الخبرات باللغتين العربية والانجليزية في مجال التقاضي والتحكيم وأعمال الشركات والصفقات التجارية، وقمت بتوفير كافة الخدمات القانونية سواء في الدعاوى أو الصفقات التجارية وتأسيس الشركات، حيث لا يقتصر مجال المحاماة على القضايا وحسب ولكن يمتد ليشمل المعاملات البنكية والتجارية والاستشارات ومراجعة وصياغة العقود، ومعظم هذه المعاملات تتم باللغة الإنجليزية بوصفها لغة التجارة.

وبعد رحلة مكتب التيميمي وما حصده من خبرة وعلاقات دولية، قررت أن أبدأ مشروعياً وأقوم بفتح مكتب محاماة باسمي في عام 2018، وبفريق عمل مكون من شخصي فقط، واستمرت لمدة سنة أودي كافة أعمال المكتب بدءاً بحضور الجلسات وكتابة المذكرات وعمل الاستشارات، وكتابة الفواتير والمتابعة مع الموكلين وزيارة العملاء، وإلى أن توسع العمل وانتقلت إلى مكتب أكبر يضم فريق دعم قانوني يغطي عليه العنصر النسائي، حيث أؤمن بمقولة أن «وراء كل عظيم امرأة» واليوم خلفي نساء عظيمات يقمن بكافة أعمال المكتب باتقان وحرفية والتزام، وأفخر بهن جميعاً دون استثناء، ونعمل جميعاً كفريق واحد، ثم انضم للمكتب شريك إنجليزي محام متخصص في مجال البنوك ومعاملات الشركات والمعاملات الدولية.

من الصعوبة أن تغير مجال عملك خاصة وأنك كنت ضابطاً برتبة نقيب ولك مستقبل مستقر في موقع متميز، فلماذا اتخذت القرار؟

- كان التحول جذرياً في حياتي، خاصة وأنا قد وصلت لرتبة نقيب ثم بدأت مرة أخرى كمحام تحت التمرين، ولذلك أقول للجيل الجديد إنه لا يوجد نجاح بدون تضحية

مكتب الدوسري للقانون
AL DOSERI LAW

